



الملتقى الوطني حول تحديث الإدارة

مشروع برنامج العمل
2014-2016



- اعتماد تصور استراتيجي شامل لإدارة لامركزية مواكبة للجهوية المتقدمة؛
- إعداد ميثاق وطني للاتمرکز الإداري يعتمد المقاربة الترابية.
- 17. إعداد صيغة جديدة لمشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة.
- 18. إعداد ميثاق للمرفق العام.

آليات الدعم والمواكبة

ولمواكبة تنفيذ هذه المشاريع، تتبنى الوزارة من خلال الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء من قطاعات وزارية وفعاليات المجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيين، آليات الدعم التالية :

1. الشراكة والتعاون الدولي:
 - مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؛
 - تفعيل الشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)؛
 - اجتماع مبادرة الحكامة (فريق عمل1) MENA-OCDE؛
 - الاحتفال بالذكرى الخمسينية للكافراد؛
 - اجتماع المجلس التنفيذي والمجلس الإداري للكافراد.
2. التظاهرات واللقاءات التشاركية مع الفاعلين الإداريين على مستوى كل جهات المملكة:
 - لقاء تشاوري للكتاب العامين للوزارات؛
 - لقاءات جهوية للتعريف بورش تحديث الإدارة؛
 - مناظرات وطنية : استراتيجية الوقاية من الرشوة (يونيو) استراتيجية تحديث الإدارة (أكتوبر)، اللاتمرکز الإداري (دجنبر)؛
 - اليوم العالمي للمرأة؛
 - يوم الأمم المتحدة للوظيفة العمومية؛
 - تنظيم الدورة الثامنة لجائزة امتياز؛
 - مناظرة حول مشروع قانون الأعمال الاجتماعية.
3. الحوار الاجتماعي: عقد لقاءات منتظمة مع المركزيات النقابية:
 - عقد لقاءات ثنائية مع الأمناء العامين للمركزيات النقابية الممثلة في البرلمان.
4. خطة إعلامية مواكبة:
 - لقاءات إعلامية عبر الوسائل السمعية البصرية والمقروءة.

12. تحسين الاستقبال ومعالجة الشكايات:

- إعداد إطار مرجعي لجودة الاستقبال؛
- اعتماد نظام استقبال نموذجي على صعيد وحدة إدارية؛
- تعميم النظام النموذجي للاستقبال على صعيد 200 وحدة إدارية؛
- مشروع مرسوم لتدبير شكايات المواطنين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية؛
- وضع وتنفيذ خطة لتطوير مراكز الاتصال والتوجيه العمومية؛
- تطوير وتعاضد النظام الإلكتروني لتدبير المراسلات «إرسال».

13. تبسيط المساطر الإدارية ودعم الإدارة الأليكترونية:

- مشروع مرسوم في شأن تبسيط المساطر الإدارية لضبط حكومتها وتفعيل إلزامية العمل بها؛
- تبسيط 68 مسطرة تهم المواطنين؛
- تبسيط 24 مسطرة تهم المقاولات؛
- تطوير بوابة الخدمات العمومية «Service-Public.ma» من خلال تزويدها بنظام معلوماتي لتحديد المواقع الجغرافية للمصالح الإدارية؛
- إحداث مرصد لتتبع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع العمومي.

14. إحداث فضاءات القرب للخدمات الإدارية:

- وضع تصور شامل لمشروع إحداث فضاءات للخدمات الإدارية العمومية؛
- تقديم خدمات إدارية متنوعة ببعض الأسواق التجارية الكبرى؛
- تعميم تجربة فضاءات القرب ببعض الجماعات الترابية، اقتداء بتجربة شفشاون؛
- إحداث مراكز متعددة الخدمات ببعض المدن الكبرى (اقتداء بتجربة دار الخدمات الدار البيضاء).

المحور الثالث : الحكامة والتنظيم

تولي الوزارة عناية خاصة لورش الحكامة والتنظيم تنزيلا لأحكام الدستور في شقه المتعلق بالحكامة وبتخليق المرفق العام ودعم الشفافية في التدبير العمومي.

15. محاربة الرشوة عبر وضع استراتيجية وطنية مندمجة:

- إعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية المندمجة لمحاربة الرشوة، ووضع خارطة طريق والبرامج اللازم إنجازها.

16. إعداد ميثاق اللاتمرکز الإداري:

تقديم

يشكل تحديث الإدارة في ظل الإصلاحات المؤسساتية والدستورية الراهنة، خيارا استراتيجيا للحكومة وإحدى الرهانات الكبرى لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات الظرفية وتطلعات المواطنين. وبالرغم من المكتسبات الهامة التي تحققت في هذا المجال فقد أبانت مختلف الدراسات عن بعض النقائص التي تعزى بالأساس إلى العوامل التالية :

- غياب رؤية موحدة بين المتدخلين؛
- ضعف انفتاح الإدارات على بعضها البعض مما أفرز صعوبة في العمل التنسيقي؛

ومما لا شك فيه أن الحكومة عازمة على تخطي هذه الصعاب بالعمل على وضع الأسس الكفيلة بكسب الرهانات والارتقاء بالإدارة العمومية إلى الفعالية والإنتاجية العالية وتعزيز قدراتها لتحقيق الطموحات والأمال المنشودة لكل المغاربة. ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وضعت مخطط عمل متكامل ومترابط للفترة الممتدة ما بين 2014 و 2016، يستمد منطلقاته الرئيسية من المرجعيات التالية :

أولا، مقاصد التوجيهات الملكية الرامية إلى إرساء الحكامة الجيدة وتحديث الإدارة والجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري واثمين الموارد البشرية؛

ثانيا، تنزيل مضامين الدستور لاسيما الرامية منها إلى دعم الحكامة الجيدة وإخضاع المرفق العام لمبادئ الشفافية والنزاهة والديمقراطية التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثالثا، التوجهات العامة للبرنامج الحكومي، الذي يستهدف، عبر السياسات العمومية ومخططات العمل المعتمدة، إنجاز الإصلاحات الهيكلية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى.

ويتضمن الملخص التنفيذي لهذا البرنامج الإصلاحي، المشاريع ذات الأولوية وفق المحاور الثلاثة التالية :

1. محور الرأسمال البشري
2. محور علاقة الادارة بالمواطن
3. محور الحكامة والتنظيم

المحور الأول: الرأسمال البشري

تتمين الرأسمال البشري من خلال تقوية الإطار المؤسساتي وتطوير منظومة تدبير الموارد البشرية باعتماد مناهج حديثة تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف والكفاءات، وتقييم الأداء واثمين التكوين المستمر واعتماد الكفاءة والاستحقاق والشفافية في ولوج الوظائف العمومية ومناصب المسؤولية.

1. المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية :

- إعداد أرضية مشروع مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وعرضها على شبكة مديري الموارد البشرية والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية؛
- إعداد مشروع القانون وعرضه على الشركاء الاجتماعيين والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

2. إصلاح أنظمة التقاعد وخاصة المعاشات المدنية لموظفي الدولة والجماعات الترابية:

- مراجعة المقاييس التي تتعلق بحد السن القانوني للإحالة على التقاعد ونسبة المساهمات ونسبة احتساب المعاش وتحديد الأجر الذي يحتسب على أساسه المعاش؛
- إعداد مشاريع قوانين في الموضوع.
- 3. محاربة التغيب غير المشروع (ظاهرة الموظفين الاشباح):

- إعداد تقرير تقييمي حول تطبيق مضامين منشور السيد رئيس الحكومة في الموضوع؛
- إعداد نص قانوني لمحاربة ظاهرة التغيب.
- 4. تشجيع حركية الموظفين:

- إصدار مشروع المرسوم المتعلق بنقل الموظفين؛
- إصلاح منظومة التعويض عن الإقامة.
- 5. التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية:

- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بالتشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية.
- 6. مقارنة النوع والمناصفة بالوظيفة العمومية:
- إحداث مرصد لتفعيل مقارنة النوع في الوظيفة العمومي.
- 7. تقوية الحماية الاجتماعية للموظفين:

- إعداد نصوص تشريعية حول:
- الصحة والسلامة المهنية وطب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية؛
- حوادث الشغل والأمراض المهنية ومعاش الزمناة.

8. دعم التكوين والتكوين المستمر:

- مشروع القانون المتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة (مودع لدى البرلمان)؛
- مشروع مرسوم التكوين المستمر.

9. تنظيم الأعمال الاجتماعية:

- إعداد مشروع القانون المتعلق بتنظيم الأعمال الاجتماعية؛
- إحداث مركب اجتماعي نموذجي متعدد الخدمات للموظفين (مطعم، روض للأطفال، قاعة المحاضرات، مكتبة، مراب، صيدلية، بنك،....).

10. تقييم ومراجعة منظومة التعيين في المناصب العليا:

- إعداد تقرير تقييمي حول التعيين بالمناصب العليا؛
- إعداد مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم المتعلق بتطبيق قانون التعيين بالمناصب العليا.

11. التدبير الحديث للموارد البشرية:

- إعداد مرسوم بإلزام الإدارات باعتماد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات بمقتضى قرارات وزارية؛
- أ. تعميم خرائطية الوظائف والكفاءات واعتمادها من طرف شبكة مديري الموارد البشرية؛

ب. اعتماد الصنافة الموحدة (nomenclature) لوظائف الإدارة العمومية.

- إنجاز بنك للمعطيات القانونية للوظيفة العمومية؛
- وضع خارطة طريق لتطوير الأنظمة المعلوماتية لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية؛
- إنجاز قاعدة معطيات مركزية للموارد البشرية بالإدارة العمومية للمساعدة في اتخاذ القرار بشأن الوظيفة العمومية؛
- تطوير التطبيقات الذكية لبوابة التشغيل العمومي «Emploi-Public.ma».

المحور الثاني : علاقة الإدارة بالمواطن

يهدف هذا الورش الهام إلى تعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن من خلال الرفع من أداء الإدارة والارتقاء بها إلى مستوى النجاعة والفعالية والمردودية، وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتسهيل الولوج إليها.